

الانعكاسات الاقتصادية للنماذج المحاسبية الحديثة لعقود الإيجار في ظل التقارب الدولي بين (FASB & IASB)

بالتطبيق على الشركات الكويتية

د/ حمود خالد العازمي

الكويت

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول النماذج المحاسبية المختلفة التي طرحت المشاكل المحاسبية لعقود الإيجار من خلال تناول المعيار الدولي ASB17 ونظيره الأمريكي قبل التعديل FASB13 ، والمعيار المصري ٢٠ ، كذلك تسليط الضوء على الجهود الدولية نحو التقارب بين المعايير لسد فجوة الاختلاف وعدم القابلية للمقارنة من ناحية ، وإمكانية المقارنة من ناحية أخرى من خلال تناول معايير الإيجار في حلته الجديدة متمثلة في المعيارين IFRS16 و FASB13 بعد التعديلات الأخيرة لمعرفة إلى أي حد يتكامل هذين النموذجين ، وكيف ساهما في حل قضية الإفصاح خارج الميزانية في الشركات الكويتية المطبقة له والمقيدة في البورصة .

ويوصي الباحث ضرورة دراسة القوانين المتعلقة بالإيجار التمويلي في البيئة الكويتية والقضاء على لتعقيدات والاشتراطات غير المنطقية وزيادة مرونة تلك التشريعات للتشجيع نحو التوجه إلى التأجير بدل الشراء والاستفادة اقتصادياً من مزاياه و تعديل المعيار ٢٠ ليوافق في تطبيقه النماذج الدولية الحديثة للاستفادة من مزاياها خاصة في ظل الوضع الاقتصادي العربي الراهن ، والحاجة الملحة إلى استجلاب استثمارات خارجية مباشرة لدعم الاقتصاد الوطني العربي وفتح الأسواق العربية أمام الأسواق العالمية .



أولاً - المقدمة:

لقد أعلنت لجنة الأوراق المالية SEC إبان انهيار كبرى الشركات الأمريكية عام ٢٠٠٨ عن تحفظها عن عدم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار وانعكاساتها على المستثمرين ، وبناء عليه ، وبعد الخطاب الشهير للسيد Former رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي خطب أمام الجمهور الأسترالي قائلاً ، "لم يرى أحداً منكم طائرة استقلها يوماً في قائمة مركز مالي على الإطلاق ، وقد نوه إلى أن المعايير الدولية ليست ذات فائدة وينتابها القصور ، فلن يكون مستغرباً أن يحاول مجلس معايير المحاسبة بعد انتقاد رئيسه أن يبحث عن حلول للمشاكل التي أحدثها التمويل خارج الميزانية ، حيث بدأت المناقشات لغرض التقارب الدولي بين مجلس المحاسبة الأمريكية FASB ونظيره مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB منذ عام ٢٠٠٦ ، أفضت إلى صدور مسودة المعيار IFRS 16 عام ٢٠١٣ وصدور نسخته الأخيرة عام ٢٠١٤ ، حيث سيصبح ساري التنفيذ في مطلع يناير عام ٢٠١٤ ، وكذلك اصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في ٢٥ فبراير ٢٠١٦ معياره في FASB 13 في آخر تعديل له ، حيث يصنف في الولايات المتحدة على أنه مبادئ محاسبة مقبولة قبولاً عاماً (GAAP) ، بينما يصنف نظيره دولياً بـ IFRS 16 ويفترض أن الغرض من هذه التعديلات هي الوصول إلى توافق يساعد في الوصول على اتساق دولي والتقليل قدر الإمكان من الاختلافات خاصة بعد الاتساع الكبير للشركات متعددة الجنسية ، وتفاقم مشاكل إعداد القوائم المالية من حيث ترجمتها من وإلى معايير مختلفة ، كذلك هناك حاجة كبيرة سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الشركات المتعددة الجنسية من الحاجة إلى مقارنة والتقارير المالية للمساعدة في اتخاذ القرار خاصة من قبل المستثمرين .

إن التوجه الأخير بعد وأن كانت توجهات مؤسساتية فردية متمثلة في مجلس معايير المحاسبة الدولية ، أصبح توجهاً دولياً تلعب فيه مؤسسات المحاسبة



الأمريكية دوراً فاعلاً ورئيسياً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم عام ٢٠٠٨ ، وتلك التي هزت عرض المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية (GAAB) والتي لطالما حاولت التفرد بممارسات المحاسبة على المستوى المحلي والمستوى الدولي على حد سواء ، حيث وإلى وقت قريب الكثير من دول العالم تتبنى المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة والمتعارف عليها ، ولكن وبعد انهيار كبرى الشركات الأمريكية واتهام أساليب المحاسبة والتي تسمح بالكثير من ممارسات الإدارة والتي تمكن إخفاء الأداء الحقيقي للشركات والتلاعب في الوضع المالي باستخدام طرق محاسبية للتحسين قدر الإمكان لأغراض السوق المالي وتنبؤات المحللين ، اصبح هناك توجهاً عالمياً نحو المعايير الدولية IAS كونها معايير تعد وفقاً للمبادئ والتي تقل وبشكل كبير من خيارات القياس المحاسبي وما ينتج عنه من استغلال انتهازي خاصة من قبل الإدارة وأكثر من ذلك فإن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB ، ومجلس معايير المحاسبة الدولي IASB حذا خطوات جادة نحو التقارب والتقليل من الاختلافات بين المعايير تحت مظلة هذين الجسمين .

ويعد الإيجار التمويل من الموضوعات التي طالما حظت باهتمام الباحث والمؤسسات المحاسبية كونه نشاطاً متنامياً مستخدماً وبشكل واسع وله انعكاسات على الأداء والمركز المالي للشركات كونه بديلاً تمويلياً أقل مخاطر من بدائل التمويل الأخرى ، ولكن تناولت الأبحاث وعلى مدار أربع عقود مشاكل التمويل خارج الميزانية بمباركة المعايير الأمريكية وتلك الدولية ، كونها تسمح بالتمويل خارج نطاق الميزانية ، والذي أحدث الكثير من المشاكل فيما يتعلق بشفافية القوائم المالية تمثيلها للواقع ، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل نجحت مؤسسات المحاسبة الدولية متمثلة في IASB و FASB في مشروعها الأخير حل مشكلة الإفصاح خارج الميزانية – والتي يشار لها بأنها أحد مسببات الفضائح التي عصفت بالولايات المتحدة خاصة عام ٢٠٠٤ ، والأزمة المالية الأخيرة عام ٢٠٠٨ وإلى أي مدى يمكن لهذين النموذجين أن يطبقا في البيئة العربية كونها



تتبنى المعايير الدولية ؟ ويحاول الباحث جاهداً إختبار إمكانية تطبيق المعايير المستحدثة للتأجير التمويلي على الشركات الكويتية المطبقة له في البورصة الكويتية ؟؟ مع الاستعانة بالتجربة المصرية .

ثانياً – محاور البحث:

تناول الاطار الفكري للإيجار التمويلي متمثلاً في النقاط التالية :

- ١- المحور الأول : تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث .
- ٢- المحور الثاني : الاطار الفكري للتأجير التمويلي في ظل المعايير الدولية والمصرية والتشريعات الخليجية .
- ٣- المحور الثالث : الانعكاسات الاقتصادية للنماذج الحديثة المتعلقة بالتأجير التمويلي في ظل التقارب الدولي بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وإمكانية تطبيق تلك النماذج في البيئة الكويتية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات العقارية في بورصة الأوراق المالية الكويتية النشطة .
- ٤- المحور الرابع : دراسة ميدانية لاختبار إمكانية تطبيق المعيار المصري رقم (٢٠) ومعيار التقرير المالي رقم (١٦) والمعيار الدولي رقم (١٧) في شركات التأجير التمويلي الكويتية.

ثالثاً – أهمية الدراسة :

تأتى أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع حيوي كالإيجار التمويلي كونه نشاط من ضمن أهم الأنشطة التمويلية التي تلجأ إليها الشركات الكويتية كمصدر من مصادر التمويل المهمة والأقل مخاطر على الأطلاق ، كذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال محاولتها لطرح مشاكل الأطر القديمة للمحاسبة عن عقود الإيجار ثم محاولة تناول النموذجين الجديدين ومعرفة إلى أي حد يمكن



لهذين النموذجين أن يحلا مشكلة الإفصاح خارج الميزانية ، خاصة وإن الإيجار التمويلي في حلتها الجديدة ينظر له على انه البديل الأمثل على الإطلاق والذي يحسن وبشكل منقطع النظير من العرض والتمثيل الصادق للقوائم المالية في الشركات الكويتية المقيدة في بورصة الأوراق المالية .

رابعاً – هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول النماذج المحاسبية المختلفة التي طرحت المشاكل المحاسبية لعقود الإيجار من خلال تناول المعيار الدولي ASB17 ونظيره الأمريكي قبل التعديل FASB13 ، والمعيار المصري ٢٠ ، كذلك تسليط الضوء على الجهود الدولية نحو التقارب بين المعايير لسد فجوة الاختلاف وعدم القابلية للمقارنة من ناحية ، وإمكانية المقارنة من ناحية أخرى من خلال تناول معايير الإيجار في حلتها الجديدة متمثلة في المعيارين IFRS16 و FASB13 بعد التعديلات الأخيرة لمعرفة إلى أي حد يتكامل هذين النموذجين ، وكيف ساهما في حل قضية الإفصاح خارج الميزانية في الشركات الكويتية المطبقة له والمقيدة في البورصة .

المحور الأول : الدراسات السابقة :

١- دراسة (Barone et. Al., 2014) :

ركزت هذه الدراسة على إجراء دراسة تحليلية لمعايير الإيجار التمويلي التي تطبق عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي ، حيث يتطلب ذلك الاعتراف بالأصول المؤجرة ، أو الالتزامات المترتبة على عقود الإيجار في القوائم المالية ، واعتبرت هذه الدراسة أن ذلك يعد من نقاط الضعف في هذه المعايير ، إذ إن الاعتراف بعقود الإيجار والإفصاح عنها في القوائم المالية تحسن من جودتها ومصداقيتها ، وتزيد الثقة في المستثمر فيها ، وقد حاول كلاً من IASB و



FASB في مشروعها الأخير علاج ذلك القصور ، وخلصت الدراسة إلى أن التوجه الأخير يحسن من النسب المالية والقدرة على تحسين المخاطر .

٢- دراسة (Sandblom and Srrandberg, 2015) :

تهدف الدراسة الحالية إلى اختبار ما إذا كان تنفيذ معيار الإيجار الجديد سوف يكون له تأثير على القيمة السوقية للمنشآت أم لا ، حيث تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل التالي : هل يرى المستثمرين أن استبدال معيار الـ IAS17 قيمة ملائمة ؟ وإذا كان ، هل القيمة الملائمة تبرز في الصناعات المحددة أم أنها ترتبط بحجم الشركة ؟

لتحقيق هذا الهدف ، تم استخدام مدخل دراسة الحالة بالتطبيق على أسواق الأوراق المالية الأوروبية ، حيث تم تجميع البيانات بصورة أساسية من خلال قاعدة Data Stream وتم أداء تحليل البيانات في برنامج Stata .

وتشير نتائج الدراسة الحالية أنه لا يوجد تأثير عام لاستبدال معيار الإيجار (IAS 17) على القيمة الملائمة لمعيار الإيجار الجديد (IFRS 16) . كما تشير نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية فيما يتعلق باستبدال معيار الإيجار داخل الصناعات المختلفة ، حيث أنه لا توجد أدلة على أن القيمة الملائمة للإيجارات التشغيلية تتأثر بالصناعة التي تعمل فيها الشركة . ولكن ، فيما يتعلق بالشركات ذات الأحجام المختلفة ، فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على القيمة الملائمة لمعيار الإيجار الجديد ، وبالتالي تستنتج الدراسة أن حجم الشركة هو أحد المتغيرات ذات القيمة الملائمة بالنسبة للمستثمرين عند النظر في استبدال معيار الإيجار القديم بمعيار الإيجار الجديد .



٣- دراسة (2015) Adil. :

تهدف الدراسة الحالية إلى اختبار الشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم بالسويد والتي فيها يتم التعامل مع عقود الإيجار التشغيلي تحديداً ، تختبر الدراسة تصورات الشركات السويدية الصغيرة والمتوسطة حول هذا المقترح والتعديلات المتضمنة في مسودة الإصدار .

وقد تم استخدام المدخل النوعي مع المدخل الاستنتاجي لاختبار هدف هذه الدراسة ، حيث أن عملية اختيار المعلومات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف تمت من خلال المقابلات الشخصية مع الممثلين من الشركات السويدية الصغيرة والمتوسطة ، وتم أداء المقابلات الشخصية التي تكونت من التساؤلات الشبه مهيكلة ومفتوحة النهاية من خلال الهاتف في الفترة من ٢٥ مارس ٢٠١٥ إلى ٧ أبريل ٢٠١٥ .

وقد تم التوصل إلى أنه بالنظر إلى التعديلات المقترحة على الـ IAS 17 : عقود الإيجار لم تنفذ بعد وبناءً على النتائج والتحليلات من هذه الدراسة ، تبين أن بعض الشركات محل الاختيار ليست على وعي بمسودة الإصدار ٦/٢٠١٣ ، وبالتالي لم تستعد هذه الشركات للمتطلبات المطروحة في مسودة الإصدار الجديدة . وعلاوة على ذلك أكدت الشركات محل الاختبار التي هي على وعي بمسودة الإصدار على أن مسودة الإصدار الجديدة تشتمل إلى حد كبير على الكثير من العمل الإداري والعمليات الحسابية المعقدة وبالتالي فإنه سوف تتجنب تحقيق هذا المعيار الجديد . وفي النهاية تشير النتائج إلى أن كل الشركات التي تستخدم الإيجارات التشغيلية سوف تتأثر إلى حد ما بالتعديلات رغم أن قوائم المركز المالي لمعظم الشركات الصغيرة والمتوسطة لن تظهر تأثيراً كبيراً بهذه التعديلات .



٤- دراسة (Wong and Joshi, 2015) :

لقد أجريت دراسة تحليلية للمشروع المشترك والخاص بين FASB ، IASB والذي قدم عام ٢٠١٣ والخاص بعقود الإيجار ، وقد أشارت الدراسة إلى أنه تم التعامل مع هذا المعيار بشكل ملزم ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تغيير المعالجات المحاسبية لعقود التأجير وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية ، وتأثير ذلك على النسب المالية المشتقة من القوائم المالية ، وقد أجريت الدراسة في كبرى الشركات الاسترالية ، حيث تعتبر الدراسة الأولى في مجال عقود التأجير التمويلي ، وتوصلت الدراسة إلى رسملة عقود الإيجار يؤثر على قائمتي المركز المالي والدخل ، وكذلك على نسب الرافعة المالية ، ويترتب عليها تغييرات في الممارسات المحاسبية من جانب المديرين المستخدمين .

٥- دراسة (OZturk and Sercemeli, 2016) :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التأثير المحتمل لتبني المعيار IFRS 16 والموقف النهائي للدراسات حول التغييرات المرتبطة بالمحاسبة على عقود الإيجار تجاه نشر معيار الإيجار الجديد IFRS 16 كنتيجة للفترة الزمنية الطويلة والجهود المضنية المقدمة في يناير من عام ٢٠١٦ ، حيث أن المعيار الجديد سوف يضمن :

- (١) دعم تقارير كل عقود الإيجار بنفس الطريقة .
 - (٢) عرض الإيجارات الغير مسجلة في القوائم المالية .
 - (٣) تقديم المعلومات الأكثر شفافية والصحيحة والقابلة للمقارنة .
- والهدف من دراستنا هو اختبار قائمة المركز المالي للشركات المستأجرة بعد التحول إلى معيار التقارير المالية الجديد IFRS 16 وتأثيرات التغيير في النسب المالية الأساسية ، ولأجل هذا الهدف ، تم اختبار التأثيرات المحتمل حدوثها في قائمة المركز المالي لإحدى شركات الخطوط الجوية التي لها أنشطة في تركيا كنتيجة لتطبيق المعيار المرتبط ، وتبين نتائج الدراسة أن انعكاس الإيجارات



التشغيلية على قائمة المركز المالي من المحتمل أن يتسبب في زيادات دلالة معنوية في الأصول والخصوم ولهذا السبب من المحتمل أن يكون هناك زيادات ذات دلالة في نسبة الخصوم إلى الأصول وانخفاض ذو دلالة في العائد على الأصول .

٦- دراسة (Sari, Altintas, Tas , 2016) :

إن الهدف من هذه الورقة توضيح تأثير IFRS 16 على البيانات أو النسب المالية ، حيث أن البحث والدراسة المسبقة لمحاكاة المخرجات المتوقعة لمعيار عقود الإيجار الجديد والتي ستكون سارية المفعول بعد ١ يناير ٢٠١٩ ، ولهذا الغرض يتم تطبيق هذه البحوث لشركات تجارة التجزئة التركية التي يتم تداول أسهمها علناً في بورصة إسطنبول ، وتستخدم الدراسة طريقة الرسملة لهذه الشركات ، وتشير النتائج على أن المعيار الجديد سوف يكون له تأثير ذو دلالة إحصائية على بعض النسب المالية اختبار (الدين / الأصول ، والديون / حقوق المساهمين والعائد على الأصول ROA والعائد على حقوق المساهمين) للفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٣ .

٧- دراسة (Beckman , 2016) :

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التقارب بين IASB , FASB ، حيث توصلت الدراسة إلى أن نسب الربحية تتحسن مع الرسملة ، خاصة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، حيث كانت العينة دراسة بيانات الشركات من الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ ، في حين أن نسبة تغطية الفوائد تتدهور وبشكل كبير ، خاصة بالنسبة للشركات التجارية ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عملية تتمثل في أن متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير IASB المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة GAAB لا توفر معلومات كافية لتقدير التغيرات المحاسبية الايجارية للشركات التي لها ديون طويلة بخلاف عقود الإيجار



٨- دراسة (2016) WWW.PWC.CPM :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإيجار على النسب المالية ومقاييس الأداء ، توصلت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن يزيد الدين المعلن عند الشركات التي تم استهدافها على مستوى العالم من ٢٢% ، وأن ٥٣% من هذه الشركات سوف تشهد ديونها زيادة كبيرة لأكثر من ٢٥% ، وتظهر الدراسة إلى أن التأثير يختلف كثيراً حسب الصناعة ، حيث أن الصناعات التي ستشهد تأثراً هي :

- ١- التجزئة .
- ٢- الخطوط الجوية .
- ٣- الخدمات المهنية .
- ٤- الرعاية الصحية .
- ٥- المنسوجات .
- ٦- الجملة .

بالنسبة لتجار التجزئة من المتوقع أن تزيد الديون بمتوسط ٩٨% ، والرافعة المالية المتوسطة (المحسوبة كمديون مقسومة على الدخل قبل الفوائد والضرائب) سترتفع من ١.١٧ إلى ٢.٤٧ ، ومن المتوقع أن الملاءة المالية ستتناقص من ٤٠.٨% إلى ٢٧.٥% وأن ٣٥% من شركات التجزئة ستشهد ارتفاعاً في الديون يصل إلى ٢٥% ، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك فروق ذات دلالة بين الصناعات المختلفة ، وبين الشركات في ذات القطاع .

وتعقيباً على الدراسات السابقة يرى الباحث اتفاق كل الدراسات السابقة على أن رسملة عقود الإيجار لها انعكاسات جوهرية على النسب المالية الرئيسية ، فهي تحسّن وبشكل ملحوظ العائد على كلا من حقوق وإجمالي الأصول ، وأنها تحدث أثراً سلبياً فيما يتعلق بنسب المديونية والرفع المالي حيث أن رسملة العقود التشغيلية تزيد من مخاطر الشركات ، وفي ذات السياق ، لم تتفق الدراسات السابقة فيما يتعلق بانعكاس حجم الشركة على تطبيق المعيار ، ولكنها في نفس الوقت



بينت أن نوع الصناعة يعتبر متغير ذو أهمية معنوية يؤثر في رسملة عقود الإيجار ، فشركات الطيران على سبيل المثال كذلك شركات التجزئة والمقاولات تعتبر الأكثر تأثراً على الإطلاق ، إلا أنه أيضاً من الدراسات السابقة تناول مقارنة بين نمودجي المحاسبة الأمريكية والدولي وتأثير الاختلافات بينهما على المحتوى المعلوماتي والقابلية للمقارنة ، وهذا ما سنناقشه في هذه الورقة البحثية .

المحور الثاني : الأطار الفكري للتأجير التمويلي :

أولاً – تطور الإيجار التمويلي عالمياً ومحلياً :

لقد تطور الإيجار التمويلي دولياً ومحلياً وبشكل منقطع النظير فهو ليس وليد الوقت الحالي ، فقد وجد ومنذ عقود طويلة من الزمن ، فقد اتسع التعامل وفق هذا النوع وبشكل كبير مؤخراً لأسباب عدة ، فمن ناحية تحتاج الشركات إلى تحسين مركز السيولة لما له من انعكاسات على المركز المالي للشركات ، ومن ناحية أخرى احتياج الشركات إلى ملاحقة التقدم التكنولوجي واقتناء أصولاً تدعم مركزها التنافسي السوقي ، وهذا المطلب لا يتحقق على الإطلاق بشراء الأصل واقتنائه ، وإنما يمكن أن يتحقق وبدرجة كبيرة عن طريق التأجير التمويلي ، وقد مر التأجير التمويلي بعدة مراحل وتذبذبات على مستوى العالم والمستوى المحلي ، فقد ذكر Wong and Jong أن حجم التأجير التمويلي قد بدأ في التراجع عالمياً منذ ٢٠٠١ حيث وصل حجم عمليات التأجير على مستوى العالم إلى ٦٤٣ مليار دولار في أواخر ٢٠٠٨ بتراجع ١٥% عن عام ٢٠٠٧ ، كما حدث تراجع بلغ ٣٨% مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وفي ذات السياق فقد احتلت اليابان المرتبة الثالثة ، قد بلغ حجم التأجير التمويلي في أوروبا ٤٩% من سوق التأجير العالمي بمقدار ٣١٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ .



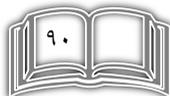
ثانياً – التأجير التمويلي في ظل المعايير الدولية والمطبقة في الشركات الكويتية المطبقة لأدواته :

لقد تناولت المعايير الدولية معالجات متعددة فيما يتعلق بمسألة القياس لعقود الإيجار ، نتيجة للطلب المتزايد واتساع نطاق التأجير التمويلي مما حدا بالمنظمات المهنية إلى إصدار معايير تنظم العلاقة التعاقدية ما بين المؤجر والمستأجر حيث اصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي معياره رقم ١٣ والمتعلق بعقود الإيجار ثم تبعه بعد ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولي بمعياره IAS 17 ، وقد استمرت التعديلات نتيجة لانعكاسات التطبيق فترة طويلة من الزمن قبل أن تصل المنظمات إلى نموذجيهما الأخيرين ولذين يتوقع منهما أن يحلا من المشاكل التي تسببت بها النماذج القديمة لمعالجة عقود الإيجار .

فقد عرفت تلك المعايير الإيجار التمويلي بأنه التزام تعاقدي من جانب أحد الأطراف (المستأجر) ، تجاه طرف آخر (المؤجر) بسداد عدد من الدفعات الدورية تقوق في قيمتها السعر الأصلي موضوع العقد ، على أن يحصل المستأجر في المقابل على حق الانتفاع من الأصل مع احتفاظ المؤجر بالملكية القانونية للعقد بحيث لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر .

وقد تناولت المعايير نوعين رئيسيين لعقود الإيجار كالتالي :

أ- عقد الإيجار التشغيلي Operating lease : وفقاً لهذا العقد لا يرتبط العمر الاقتصادي للأصل طبقاً لهذا النوع من الإيجار مع مدة العقد ، فهو يعالج بشكل مشابه تماماً لعملية تأجير الحاسبات الإلكترونية وتأجير السيارات . ويتميز هذا النوع بالخصائص التالية :



- ١- المرونة حيث انه يعطي للمستأجر الحق في الغاء العقد قبل انتهاء مواعده ، مما يمنحه حرية التصرف في حالة انخفاض المبيعات أو تغير طبيعة الاستثمارات في ظل التطورات التكنولوجية السريعة .
- ٢- قصر الفترة الزمنية التي يعطيها عقد التأجير التشغيلي بحيث لا يستطيع المؤجر تغطية التكاليف وتحقيق أرباح .
- ٣- لا يتحمل المستأجر أية التزامات ضريبية أو مصاريف تأمين أو صيانة للأصل محل الاستئجار .

وقد وضعت المعايير الدولية شروطاً للعقود يمكن من خلالها التمييز ما بين العقد التشغيلي والعقد التمويلي تتمثل في أن يتضمن العقد شرط نقل الملكية أو الشراء إلى المستأجر أو أن يعطي العقد مدة كافية من عمر الأصل حسب المعايير الدولية ، أو ان يعطي العقد مدة ٧٥% في حالة المعيار الأمريكي ، أما فيما يتعلق بالشرط الرابع فيتمثل في أن تكون القيمة الاجارية مساوية أو اكبر من القيمة العادلة (تكلفة الأصل المستأجر) .

وبحسب المعايير الدولية والأمريكية ، إذا لم يتوافر أي شرط من هذه الشروط فغن العقد سيكون تشغيلياً وإذا توافر شرط واحد على الأقل من هذه الشروط فسيكون العقد تمويلياً .

ب- عقد الإيجار التمويلي (الإيجار الرأسمالي) Financial lease

ويتميز هذا النوع بالخصائص التالية :

- ١- ليس للمؤجر الحق في الغاءه بدون شروط جزائية .
- ٢- تكون قيمة الدفعات كافية لتغطية قيمة الأصل بالإضافة على العائد وذلك بسبب طول فترة التمويل حيث يعد أداة تمويلية طويلة الأجل .
- ٣- عادة يقع على عاتق المستأجر الأعباء التكاليفية الخاصة بالضرائب والصيانة .



ويتناول الباحث المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلية طبقاً للمعيار الدولي IAS 17 كالآتي :

(١) عقود الإيجار التمويلية في دفاتر المؤجر طبقاً للمعيار IAS17 :

لا يدرج الأصل في دفاتر المؤجر ، ولكن يظهر مبلغ صافي المبلغ المستثمر ضمن الأصول ، ذلك إنه ووفقاً لهذا العقد ينتقل الحق الجوهري والمخاطر المرتبطة بالأصل إلى المستأجر ، ويمكن معالجة الإيرادات المتحصل عليها أما كعائد ثابت على صافي المبلغ المستثمر أو كصافي تدفقات ناتجة عن المبالغ المستثمرة .

(٢) عقود الإيجار التمويلية وفقاً للمعيار IAS17 في دفاتر المستأجر :

تظهر كافة عناصر عملية التأجير التمويلي في قائمة المركز المالي سواء الأصول أو الخصوم ، حيث تظهر قيمة الأصل المؤجر بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية أيهما أقل في قائمة المركز المالي للمستأجر ويحسب كذلك المستأجر أقساط الإهلاك للأصل المؤجر على أن يراعي تناسب طرق حساب أقساط الإهلاك للأصل المؤجر تلك الطرق المتبعة من قبل المؤجر ، وتقدر مدة الاستهلاك بناء على مدة العقد أون العمر الإنتاجي إيها أقل في حالة عدم التأكد من تملك الأصل نهاية مدة العقد .

(٣) الإفصاح في القوائم المالية لكلاً من المؤجر والمستأجر ضمن اطار المعيار

: IAS17

لا يظهر الأصل في دفاتر المؤجر ، ولكن وكما سبق أن نوهنا أنه يتم الإفصاح عن المبلغ المستثمر ، كذلك أرباح التأجير في الدفاتر ، أما بالنسبة للمستأجر فإنه يقوم بالإفصاح عن الأصول المستأجرة في الميزانية والالتزامات الناتجة عن الاستئجار في جانب الالتزامات ، وتظهر كذلك



مجمعات الاستهلاك في الدفاتر ، كما يتم الإشارة فيما إذا كان الأصل قابل للشراء في نهاية مدة العقد أو أن ملكيته ستنتقل إلى المستأجر .

كما يتناول الباحث المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار حسب المعيار الأمريكي FASB 13 قبل التعديل الأخير :

تناول المعيار الأمريكي FASB 13 معالجة عقود الإيجار التمويلية كالتالي :

- 1- المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي من وجهة نظر المستأجر .
- 2- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي من وجهة نظر المؤجر .
- 3- المعالجة المحاسبية لعملية البيع وإعادة التأجير .

1- عقود الإيجار التمويلية في دفاتر المستأجر وفقاً للمعيار FASB 13 :

لا توجد اختلافات جوهرية في المعالجات المحاسبية من وجهة نظر المستأجر بين FASB 13 و AIS 17 وان كان هناك اختلاف طفيف في عملية إهلاك الأصول المستأجرة ، حيث ينص المعيار الدولي على أن الاستهلاك يحسب على مدار سنوات العمر الاقتصادي المتوقع ، أو سنوات مدة العقد أيهما اقل ، في حين ينص المعيار الأمريكي على انه في حالة عدم انتقال ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر في نهاية مدة العقد فإنه يتم إهلاك قيمة الأصل خلال سنوات عقد الإيجار بأقل من العمر الاقتصادي المتوقع للأصل المؤجر .

2- عقود الإيجار التمويلية في دفاتر المؤجر وفقاً للمعيار FASB 13 :

عقد الإيجار التمويلي وفقاً للنموذج الأمريكي قد يكون تمويلي بيعي ، فالعقود التمويلية عادة ما تقوم به المؤسسات المالية على سبيل المثال (البنوك) ، أما العقد التمويلي البيعي فتقوم به في أغلب الأحيان الشركات التجارية والتي يكون هذا النوع من العقود شكل من اشكال البيع الاخرى (كالبيع النقدي أو على الحساب أو بالتقسيط) .



ويكون العقد تمويلياً إذا كانت القيمة الحالية للدفعات الإيجارية مساوية تماماً للقيمة العادلة للأصل المستأجر ويكون تمويلياً بيعياً إذا اختلفت القيمة الحالية لدفعات الإيجار عن القيمة العادلة للأصل المستأجر .

٣- البيع وإعادة التأجير وفقاً للمعيار الأمريكي FASB 13 :

وفقاً للمعيار الأمريكي فإنه إذا تم بيع الأصل ثم إعادة تأجيره ففي هذه الحالة فإن البائع يكون مستأجراً والمشتري مؤجراً ، ووفقاً للمعيار فإنه يتم إثبات عملية البيع ولكن إذا كانت هناك أرباح بيع فإنه لا يعترف بها في تاريخ البيع من قبل البائع ولكن يتمك اهلاكها على مدار عمر العقد ، واقساط الأرباح السنوية المحملة على كل سنة تخفض بها اقساط الأهلاك في حالة كان العقد تمويلياً لدى المستأجر (البائع) .

يجب التنويه أولاً إلى أن مصر تبنت في تعديلاتها الأخيرة كل المعايير الدولية وهو ما دفع الباحث أن يأخذ مصر نموذجاً للبيئة العربية كبيئة مطابقة للدولة الكويت ، في خطوة مهمة نحو التوافق والتناسق مع المعايير الدولية ، ولكن وبالرغم من الكم الكبير من الأبحاث التي تعدد عيوب الإيجار التمويلي ضمن إطار المعايير الدولية ، إلا أنه تم تبني هذه المعايير على علاتها دون محاولة تحسينها لتتماشى مع البيئة المحلية من ناحية ، وتفادي عيوب التطبيق من ناحية أخرى .

والمعيار يعتبر ملزماً – كونه مؤطراً ضمن القانون ٩٥ الصادر عام ١٩٩٥ والمعدل عام ٢٠٠١ – لكل من كان طرفاً في عقد تأجير تمويلي مسجل في السجل بالجهة الإدارية المختصة (مصلحة الشركات) ، وكانت شروط العقد تعطي للمستأجر الحق في شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد ٧٥% على الأقل من العمر الانتاجي للأصل المؤجر ، وكانت صافي القيمة الحالية للتدفقات الإيجارية تمثل ٩٠% على الأقل من قيمة الأصل المؤجر .



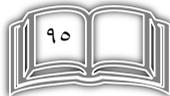
ولا يغطي هذا المعيار أنواع العقود الآتية :

- ١- عقود تأجير السيارات والركوبة والدراجات الآلية
- ٢- اتفاقيات التأجير الخاصة بالكشف عن المعادن واستخدام الموارد الطبيعية.
- ٣- عقود التأجير التي لا تتعلق بأصل لازم لمباشرة نشاط انتاجي خدمي أو سلعي .

هذا ويرى الباحث أن المعيار المصري قد اشترط توافر شرطين من الشروط السابقة ليكون تمويلياً ، وغلا كان عقد إيجاراً عادياً ، وبذلك خروج عن المعايير الدولية والتي تشترط توافر شرط واحد من الشروط السابقة ليكون العقد كذلك .

أ- عقود الايجار التمويلي في دفاتر المستأجر وفقاً للمعيار المصري ٢٠ :
تندرج القيمة الايجارية المستحقة عن عقود التأجير التمويلي كمصروف في قائمة الدخل الخاصة بالمستأجر خلال الفترة المالية ، وكذلك يدرج كل ما تكبده المستأجر من مصاريف صيانة وإصلاح ، ويدرج الاصل ضمن الاصول الثابتة إذا كان المستأجر قام بشراء الاصل نهاية مدة العقد .

ب- عقود الايجار في دفاتر المؤجر وفقاً للمعيار المصري :
تدرج الاصول الثابتة المؤجرة كأصول ثابتة بالتكلفة الدفترية ، ويتم إجراء استهلاك على تلك الاصول وفقاً لعمرها الانتاجي المفترض ، ويقوم المؤجر بتسجيل ايرادات العقود على اساس معدل العائد الناتج عن عقد الايجار مضافاً إليه مبلغ يعادل الاهلاك الدوري ، ويجنب الفرق بالزيادة أو النقص حسب الأحوال بين الايراد المثبت بهذه الطريقة ، وقيمة الايجارات المستحقة عن نفس الفترة ، وفي حال الشك في تحصيل الايجار فيتم عمل مخصصات لمواجهة الايجارات المشكوك في تحصيلها .



وهنا خرج للمعيار المصري عن المعايير الدولية حيث لم يتم نقل الجوهر الحقيقي للأصل ، حيث يقع على عاتق المؤجر إثبات الأصل والتزاماته ، بغض النظر عما إذا كان العقد تمويلياً أو تشغيلياً ، وبالتالي فإن مشكلة التمويل خارج الميزانية تتضاعف عما هو الحال في المعايير الدولية . وتتفق المعايير المصرية مع المعيار الأمريكي فيما يتعلق بالبيع ثم الاستئجار دون تغيير يذكر فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية ، ويؤكد الباحث ملائمة المعيار المصري للتطبيق في الشركات الكويتية المقيدة في البورصة .

ومن خلال الملخص السابق للنماذج المحاسبية لعقود الايجار المحلية والدولية ، يرى الباحث أن التغيير اصبح مطلباً ملحاً لتجنب القصور وانعكاساته المختلفة ، حيث أن هناك خللاً كبيراً في شروط العقود والتي تتحدد من خلالها ماهية العقد ، فالنسبة للمعيار 17 IAS فقد كانت شروطه اقل تحديداً من نظيره الأمريكي FASB 13 ، فعلى سبيل المثال مدة العقد لم تكن مرتبطة بنسبة معينة كما هو الحال في المعيار الأمريكي FASB 13 ، فقد حدد الاخير المدة بنسبة ٧٥% من العمر الانتاجي كي يصبح العقد تمويلياً ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، بالنسبة للمعايير الدولية كيف تتحدد هذه المدة على وجه التحديد كونها غير مدرجة ضمن نسبة معينة ؟

فهل يترك الامر للعرف المحاسبي؟ وإذا كان الامر كذلك فإن كل الشركات دون استثناء تفضل العقد تشغيلياً وان كان في جوهره عقداً تمويلياً ، فهذه الميوعة في تناول شروط العقد قد فتحت الباب على مصراعيه للتهرب قدر الامكان من الرسمة لأغراض ضريبية ولدوافع وحوافز الادارة المختلفة ، ولم تخلو الشروط الأمريكية من القصور ، فعلى سبيل المثال نسبة ٧٥% التي وضعت للتمييز بين العقد كونه عقداً تشغيلياً أو تمويلياً تبدو غير منطقية ، فعلى سبيل المثال غذا كانت مدة العقد تغطي ما مقداره ٩٩٩.٧٥% من العمر الانتاجي للأصل ، فهل يعتبر العقد تشغيلياً ؟

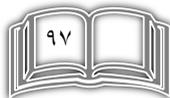


كذلك الحال فيما يتعلق بالشروط الأخرى والتي يمكن أن يتم التلاعب فيها لتغيير شكل العقد بجعله مغايراً للمضمون تهرباً من رسمته بالاتفاق على سبيل المثال مع المؤجر على عدم تضمين العقد شرطي انتقال الملكية أو القابلية للشراء نهاية مدة العقد بحيث يكون الاتفاق شفهيّاً فقط .

ويرى الباحث أن المعيار المصري لم يسلم من أوجه القصور التي تعاني منها المعايير الدولية ، بل على العكس من ذلك ، كون أن المعيار لازال وحتى الآن لا ينقل الجوهر الاقتصادي للأصل إلى المستأجر مهما كان نوع العقد تمويليّاً أو تشغيليّاً مما فاقم من مشكلة الخروج عن الميزانية حيث أن القوائم المالية لا تعبر إطلافاً عن حقيقة الوضع المالي الحقيقي ن لذلك يتطلب الأمر التعديل في القانون ٩٥ بشأن التأجير التمويلي ليتماشى مع التوجه العالمي الأخير نحو الرسمة ، خاصة في ظل توجه مصر الأخير نحو فتح أسواقها للاستثمارات العالمية ومحاولة إزالة العقبات التي قد تحد من فرص الاستثمار المباشر في مصر .

المحور الثالث : الانعكاسات الاقتصادية للنماذج الحديثة المتعلقة بالتأجير التمويلي في ظل التقارب الدولي بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB :

على الرغم من محاولة التقارب الأخيرة بين كلاً من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB ونظيره مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي ، وحل مشاكل الإفصاح خارج الميزانية ، إلا أن هذه المحاولات لم تقضي تماماً على الاختلافات ما بين المعيارين 16 IFRS – الصادر في نسخته الأخيرة عام ٢٠١٤ ، والذي سيطبق فعليّاً عام ٢٠١٩ – والمعيار الأمريكي 13 IFRS – في نسخته المعدلة والأخيرة الصادرة عام ٢٠١٥ .



وقد استمر المعيار 13 FASB يطبق في الولايات المتحدة امريكية تحت مظلة المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها (GAAB) في حين يستخدم مجلس معايير المحاسبة المعيار 16 IFRS مطلع عام ٢٠١٩ .

وقد سعت المنظمات إيجاد حلول للمشاكل التي لطالما صُبغت بها محاسبة عقود الايجار والمتعلقة بالقضاء على مشكلة الافصاح خارج الميزانية من ناحية ، والتوحيد والتناسق بين المعايير لإزالة العقبات أمام الاستثمارات الدولية ومشكلة ترجمة المعايير والتي تواجه وعلى وجه التحديد الشركات متعددة الجنسية من ناحية أخرى ، فهل تحقق هذا المراد؟

أولاً : معيار المحاسبة الامريكي 13 FASB والمعدل عام ٢٠١٥ :

ووفقاً لمتطلبات المحاسبة عن عقود الايجار الامريكية فإن عقود الايجار التمويلية ستظهر الفائدة المحسوبة وفقاً للمعدل الفعال (طريقة القيمة الحالية) والتي تحسب على الالتزام الذي يتم إطفائه بمقدار القسط المدفوع من الدفعات الايجارية ، كذلك سيتم احتساب استهلاك الاصول المستأجرة ، ويتم إظهار مصروف الفوائد المحسوبة على الالتزام وكذلك مصروف الاستهلاك ضمن قائمة الدخل ، بينما الاصل المستأجر والتزام الايجار سيظهر في قائمة المركز المالي وكذلك هو الحال بالنسبة للعقود التشغيلية ، إلا أن الاختلاف سيظهر في قائمة الدخل ، فوفقاً للمعيار الامريكي سيظهر مبلغ الايجار بشكل مجمل في قائمة الدخل علة غرار مصاريف الايجار السنوية .

ويعالج المعيار عقود إيجار العقارات أو أجزاء من مباني كعقود تشغيلية ، وسينتج عنها نفقة إيجار في قائمة الدخل مشابهة تماماً لمصاريف الايجار السنوية .



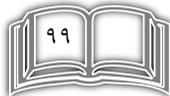
وبهذا الخصوص يؤكد كلاً من Jennings & Marques أن هذا الاجراء رداً على خطابات التعليق التي تستوجب ظهور دفعات الايجار بشكل متساوي مشابه لمصروف خدمات الايجار العادية ، وذلك لتجنب التحميل الامامي (Front load) لمصروفات الايجار بسبب طريقة القسط الثابت في اهلاك الاصول المستأجرة واستخدام طريقة الفائدة الفعالة لإطفاء التزامات الايجار ، كما أكد الباحثان على أن المعالجة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة قد ايدتها العديد من الابحاث السابقة في الادب المحاسبي والاقتصادي .

وبهذا الخصوص يرى Beckman أن هذا التأثير قد لا يكون مرئياً في نتائج القوائم المالية ، على افتراض وجود محفظة متنامية من الاصول المستأجرة "الاصول القابلة للاستخدام" ، والتي ستؤدي إلى أن مصاريف ايجار بموجب كل الاشتراطات ستكون متقاربة ، إن لم تكن مساوية تماماً للفائدة المجمعة على التزامات الايجار وإهلاك الاصول المستأجرة تحت مظلة الرسملة الكاملة طبقاً للمعيارين IFAS 16 والمعيار FASB 13 .

ويرى الباحث أن المعيار الامريكي قد ميز بين الشركات فيما يتعلق بالعقود التشغيلية وتلك التمويلية ، حيث أنه خص بالرسملة قطاعات بعينها مثل قطاع الطيران والتجزئة ، بينما اعتبر العقود المتعلقة بتأجير المباني عقود تشغيلية ، إلا أن المعدات التي تستأجرها شركات المقاولات فقد شدد المعيار على معالجاتها كونها عقوداً تمويلية ، وقد تميز المعيار الامريكي في ذلك التخصيص ، كون أن النموذج الدولي يرسم كل العقود دون استثناء .

ويقدم الباحث متطلبات العرض وفقاً للمعيار الامريكي FASB 13 :

وكما نوهنا أن النموذج الجديد يستهدف المحاسبة بالنسبة للمستأجر ، حيث يتطلب المعيار نوعين من الافصاح ، إفصاحاً نوعياً ، وآخر كمياً كالآتي :



أ- الإفصاح عن البنود النوعية: يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة عقود الإيجار ، بما في ذلك وصف للعقود والاسس والشروط التي يتم من خلالها تحديد المدفوعات الإيجارية ، كذلك خيارات إنهاء العقد وتوفير إفصاح عن خيارات الاعتراف بالأصول المستأجرة والمستخدمه ، والالتزامات من قبل المستأجر والتي تؤدي إلى المؤجر ، كذلك أيه قيود تفرضها عقود الإيجار والاحكام والاقتراضات الهامة فيما يتعلق بتطبيق المعايير ، وتحديد ما إذا كان العقد يتضمن عقوداً غير تأجيريه ، حيث يتم تخصيص المقابل في العقدين ، عقد الإيجار والعقود الأخرى الغير تأجيريه ، كذلك تحديد معدل الخصم .

ب- الإفصاحات الكمية: يتطلب المعيار الأمريكي الإفصاح عن الآتي :

- ١- تكلفة الإيجار التمويلي .
- ٢- مصروف الإيجار ، والفصل بين اهلاك الاصول ، والفائدة المحسوبة على التزامات الإيجار .
- ٣- مصاريف الإيجار التشغيلي باستثناء تلك المتعلقة بعقود لمدة ثلاثة اشهر فأقل ، كذلك الإيجار المتغيرة والمبلغ المدفوع مقابل التزامات الإيجار مع التفرقة بين العقد التشغيلي والعقد التمويلي ، كذلك يتطلب المعيار معلومات إضافية عن الالتزامات الناشئة عن العقود ، وفصل العقود التمويلية عن تلك التاجيرية ، كذلك المتوسط المرجح لفترة الإيجار المتبقية ، والمتوسط المرجح لمعدل الخصم والارباح والخسائر الناتجة عن بيع الاصول . ويستوجب المعيار أيضاً أن يتم الإفصاح عن بنود المصروفات متضمنة أي مبالغ يتم رسملتها كجزء من الاصل المستأجر والتحليل الجيد للالتزامات وتوضيح للتدفقات النقدية غير المخصومة وتسويتها .

ويرى الباحث أنه بالرغم من المبررات المقنعة التي قدمها المجلس في مسالة اختياره لنموذجين ، للمحاسبة عن عقود الإيجار إلا أن ذلك ينعكس في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ، والتقليل من إمكانية التوحيد والاتساق الدوليين ومن ثم صعوبة المقارنة خاصة للشركات متعددة الجنسيه



ولغرض الوصول إلى صورة أوضح عن هذا الاختلاف وإن كان غير جوهري سنتناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 وانعكاساته المختلفة .

ثانياً : إمكانية تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 في البيئة الكويتية :

احتفظ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بتعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار IAS 17 والذي تناولناه في الجزء الأول من هذه الورقة ، ولكن المعيار الجديد قد غير من توجيهات والتطبيق حيث يتعلق التغيير بمفهوم السيطرة ، فالعقد يكون إيجارياً عندما يكون للمستأجر الحق في السيطرة والتحكم والقدرة على استخدام الأصل عبر فترة من الزمن .

ووفقاً لهذا المعيار فقد تم استبعاد عقود الخدمات والتي كانت تعتبر ضمن عقود الإيجار في إطار النموذج القديم لمحاسبة الإيجار IAS 17 ، فقد كانت عقود الخدمات المتعلقة بالأصل المستأجر تعالج في إطار محاسبة عقود الإيجار ، ولكن النموذج الجديد يتطلب أن يتم فصل الخدمات عن عقد الإيجار ، وبهذا الخصوص فإن المعيار IFRS 16 لا يتطلب أن يتم تقييم العقود القديمة الملغاة والتي تعمل في ظل النموذج القديم IAS 17 ، حيث يسمح المعيار للشركة التي تطبق المعيار لأول مرة أن تستمر في معالجة تلك العقود وفقاً للمعيار القديم ، أو أن تعالجها وفقاً للمعيار IFRS 16 والذي يتطلب الفصل بين الخدمة والأصل المستأجر .

وقد ركز المعيار IAS 17 على مفهوم العقد التمويلي كونه مشابهاً لعملية لشراء للأصل حيث يظهر الأصل داخل قائمة المركز المالي ، وما عدى ذلك من العقود تعتبر عقود خدمات تشغيلية يظهر ميلغ الإيجار ضمن قائمة الدخل بينما لا يظهر في الميزانية .



ويتطلب القياس المحاسبي ضمن الاطار الجديد أن تعالج كل العقود التي كانت ضمن إطار المعيار IAS 17 كعقوداً راسمالية يتم تضمينها في قائمة المركز المالي ، كذلك كل ما يتعلق بها من مصاريف يتم إظهارها في قائمة الدخل ، فيما عدا العقود قصيرة الاجل (اقل من ١٢ شهر) وتلك المنخفضة القيمة مقل عقود الحواسيب الشخصية .

وفي ذات السياق فإنه :

- ١- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة داخل الميزانية عن طريق القيمة الحالية لدفعات الايجار وفقاً للمعيار الجديد ، ويتم الافصاح عن كل العقود التي كانت تعالج خارج نطاق الميزانية حسب معيار الاعتراف بالأصول والايجار والالتزامات ضمن الميزانية العمومية التي تقاس مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الايجار المستقبلية التي لا يمكن تجنبها .
- ٢- الاعتراف باستهلاك أصول التأجير والفوائد على التزامات الايجار في بيان قائمة الدخل على مدى فترة الايجار .
- ٣- فصل المبلغ الاجمالي للنقد المدفوع إلى جزء رئيسي يظهر ضمن الانشطة التمويلية ، والفائدة التي تظهر ضمن التدفقات لنقدية التي تظهر إما في الانشطة التمويلية أو الانشطة التشغيلية .

أ- متطلبات الافصاح وفقاً للمعيار IFRS 16 :

لم يتضمن المعيار متطلبات نوعية للإفصاح باستثناء متطلبات العرض الكافية من قبل المستأجر للوفاء بالهدف من الإفصاح ، حيث اقر المجلس قائمة بأهداف الإفصاح وأمثلة توضيحية عن كيفية امتثال المستأجر للمعيار ، حيث ووفقاً للمعيار يفترض أن يقدم المستأجر الإفصاحات إما في فقرات منفردة أو ضمن قسم خاص في القوائم المالية .



وقد ركز هذا المعيار على الإفصاحات الكمية حيث يتم الإفصاح عن الآتي :

- ١- الفائدة على التزامات الإيجار .
 - ٢- مصروفات الإيجار قصيرة الأجل باستثناء المصروفات التي تتعلق بعقود إيجار لمدة شهر واحد أو أقل ، ومصاريف استئجار الأصول المستأجرة والأرباح عن معاملات إعادة التأجير .
- ويستنتج الباحث أن المتطلبات الكمية عن العقود التمويلية لم تختلف كثيراً عن النموذج الأمريكي في إطار المعيار 13 FASB اللهم بعض الاشتراكات والأحكام المعنية المتعلقة بالعقود وإن جوهر الاختلاف هو فيما يتعلق بالعقود التشغيلية في دفاتر المستأجر .

ب- محاسبة المؤجر ضمن نطاق المعيار IFRS 16 :

لم تتغير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عن تلك المتبعة ضمن النموذج القديم IAS 17 من ناحية المؤجر ، والتغيير يحدث فقط – وبحسب لجنة إعداد معايير التقارير الدولية IASB – في حالة تغير الاقتصاد أو التكنولوجيا أو الطريقة التي تدير بها الشركة أعمالها ، حيث إن المعيار لن يؤثر على الطلب على الأصول ، إلا إذا قررت الشركات مزيداً من الشراء للأصول ، وبناء على ذلك فإن سوق التأجير سينخفض.

وقد ذكر المجلس أن هناك العديد من الأساليب التي تجعل الشركات تستأجر الأصول التي ستظل قائمة بعد سريان المعيار IFRS 16 ونتيجة لذلك يتوقع مجلس معايير المحاسبة تغييرات سلوكية كبيرة عندما يبدأ المعيار بالتطبيق ، حيث يتوقع أن تقدم الشركات بشكل منهجي على شراء الأصول بدلاً من تأجيرها نتيجة للتغيرات المحاسبية ، كما فضل المجلس الاستمرار بنفس المعالجات المحاسبية في دفاتر المؤجر ، فبناء على خطابات التعليق والرود من قبل المحللين والمستثمرين فإن تغيير المحاسبة بالنسبة للمؤجر ستكون تكاليفها أكبر بكثير من منافعها ، لذا



حافظ المعيارين 16 IFRS , 13 FASB على المعالجة السابقة للتأجير في دفاتر المؤجر حيث أن العقود تكون إما تمويلية أو تشغيلية ، وأضاف المعيار IFRS 16 معلومات إضافية حول إدارة المخاطر المتعلقة بفوائد الاصول المتبقية الخاضعة لعقود الايجار .

ثالثاً : الآثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق النماذج الحديثة لعقود الايجار (الرسملة) وإمكانية التطبيق في البيئة الكويتية :

قبل أن يقوم أيأ من المجلس بتعديل لأي معيار أو إصدار لمعيار جديد فإنه يجب أن يأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع والتأثيرات الناتجة عن المتطلبات الجديدة للمعايير على اصحاب المصالح من مستخدمين للقوائم المالية ، كذلك النظر في الميزة النسبية التي يوفرها المعيار للمستخدمين والمعددين على حد سواء.

إن الهدف من التوحيد في التطبيق تحقيق الاتساق والقابلية للمقارنة ، والجودة العالية للتقارير المالية ، وتحسين تخصيص راس المال وتحسين اتخاذ القرارات الاقتصادية نتيجة لتحسين القوائم المالية لذا فإن الآثار الايجابية للمعيار (المنافع) IFRS 16 تتمثل في :

- أ- إجراء المحللين والمستخدمين تعديلات حول المبالغ المدرجة في الميزانية العمومية للمستأجر وبيان الدخل .
- ب- تقديم الشركات معلومات تخرج عن نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، حيث يعطي المعيار معلومات أكثر وفرة من تلك التي يوفرها المعيار IAS 17 .
- ج- تحسين القابلية للمقارنة بين الشركات التي تستأجر الاصول ، وتلك التي تقترض لشراء الاصول .
- د- خلق مجال أكثر للتكافؤ في توفير معلومات شفافة عن عقود الايجار لجميع المشاركين في السوق .



هـ- قيام الشركات بتقييم الأصول والالتزامات الناتجة عن عقود الإيجار في إطار المعيار 16 IFRS بمزيداً من الدقة مقارنة بالتقديرات التي يقوم بها المستثمرون والمحللون الأكثر تطوراً عند تطبيق المعيار IAS 17 .

بالرغم من أن كل الدراسات السابقة التي تم تناولها خلال هذه الدراسة قد اجمعت بأن تطبيق المعيار سيؤثر على شفافية القوائم المالية والقابلية للمقارنة ، إلا أنه من ناحية أخرى – يرى الباحث أنه سيؤدي إلى تغيير الممارسات المحاسبية من جانب المعدين والمستخدمين للمعلومات المحاسبية ، كما أن تطبيق المعيار يزيد من نسب المديونية والرفعة المالية ومن ثم المخاطر .

ومن ناحية أخرى يرى Fulbier أنه عند دراسة النسب منقحة وإهمال تأثير الدخل فإن النسب بعد استخدام نماذج الرسملة الجديدة ستكون مواتية جداً أكثر مما ينبغي ، وتشير الدراسات إلى أنه وإن كانت هناك زيادة في المديونية فهي زيادة خلال الفترات الأولى من تنفيذ (الرسملة) وإن الدائنين سيفضلون رسملة عقود الإيجار من أجل تقييم أفضل للمخاطر العامة لمحفظه الشركة (محفظه الأصول) وهذا التقييم ذو صلة إلى حد كبير بالمحللين ومستثمري الاسهم .

١- تكاليف تطبيق المعيار 16 IFRS :

بالرغم من أن المعيار يساهم في تخصيص أفضل لراس المال من خلال تمكين المستثمرين والشركات من اتخاذ قرارات ائتمانية واستثمارية أفضل ن وتعتمد على محفظة التأجير الخاصة بالشركة ، وشروط وأحكام الإيجار الخاصة بها والنظم المعمول بها بالفعل ، والتي تعمل الآن وفق المعيار IAS 17 حيث يتوقع المجلس أن تكاليف تطبيق المعيار تتمثل في الآتي :

أ- تكاليف وضع نظم عمليات وتحديث أنظمة المعلومات للوفاء بمتطلبات المعيار ، بما في ذلك تثقيف الموظفين فمن المتوقع أن تتكبد الشركات تكاليف استحداث أنظمتها المحاسبية ، خاصة تلك الشركات التي تعتمد وبشكل كبير



- على عقود التشغيل ، والتمويل خارج الميزانية ، كذلك يتطلب المعيار تدريب المعدين بشكل جيد لإدراك متطلباته واحتياجاته لتطبيقه كما ينبغي .
- ب- تحديد معدلات الخصم المستخدمة لقياس أصول الإيجار والتزامات الإيجار على أساس القيمة لحالية ، فيتطلب من المستأجر أن يحدد معدل الخصم المستخدم لإثبات الأصل والالتزام بالدفاتر ، وذلك يحتاج إلى دراسة شاملة لتحديد المعدل الذي يعكس المخاطر .
- ج- تكاليف متعلقة بمدفوعات التضخم ، حيث يتوقع أن تكون هناك تكاليف مرتبطة بمدفوعات التضخم ، حيث أن عقوداً بعينها ستكون أكثر تأثراً من غيرها (فعلى سبيل المثال ، العقود العقارية والمدفوعات المرتبطة بالتغيرات في الرقم القياسي للأسعار) ، وتعتمد التكاليف على التكرار في لتغيير ، والعقود المتأثرة وكذلك النظام المستخدم لإدارة العقود والمعلومات المتعلقة بالتأجير التمويلي ، وبهذا الخصوص واستجابة لردود الأفعال حول ضرورة تخفيض تكاليف تطبيق المعيار ، فإن المعيار تطلب أن يتم إعادة تقييم المدفوعات ذات العلاقة بالتضخم عندما يكون هناك تغيير تعاقدي يؤثر في التدفقات النقدية .
- د- بمجرد أن تقوم الشركات بتحديث أنظمتها لتوفير المعلومات المطلوبة ضمن متطلبات المعيار IFRS 16 ، فإن البيانات التي يحتاجها المعيار ١٦ مماثلة لتلك التي يتطلبها المعيار الدولي IAS 17 باستثناء معدلات الخصم المطلوبة لجميع العقود .

إن تقييم الأثار الاقتصادية خلال هذه الفترة يفترض أن تكون تقييمات نوعية بشكل اساسي بدلاً من التحليلات الكمية ، ذلك أنه وبالرغم من محاولة البعض قياس الأثار وبشكل كمي ، وتحليل التكاليف والمنافع إلا أن هذه الأثار يصعب قياسها حتي يتم التطبيق الفعلي .



وبناءً على ما سبق ذكره وفيما يتعلق بإمكانية التطبيق في البيئة الكويتية ، فإن الامر سيكون مكلفاً أكثر من غيرها من البيئات الاخرى ، كون أن مخاطر الاصل لا تنتقل للمستأجر حتى وإن كان العقد تمويلياً ، وبالتالي فإن الشركات التي تستخدم التمويل خارج الميزانية ستكون كثيرة جداً ويتطلب منها تغييرات جوهرية في أنظمتها للتمشي مع متطلبات المعيار الجديد ، ويضيف الباحث أيضاً أن التغيير ليس تغييراً مؤسسياً كما هو الحال في دول القانون العام (Common law) بل أن التغيير يعتبر تشريعياً كون مصر تعتبر من دول القانون المدني (Code law) حيث أن المعايير المحاسبية توضع في صورة تشريعات قانونية ملزمة .

المحور الرابع : دراسة ميدانية لاختبار إمكانية تطبيق المعيار المصري رقم (٢٠) ومعيار التقرير المالي رقم (١٦) والمعيار الدولي رقم (١٧) في شركات التأجير التمويلي الكويتية :

هدفت الدراسة الميدانية التعرف إلى مدى ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في شركات الإيجار التمويلي الكويتية، وذلك من خلال اختبار الفروض التالية:

- ١- لا يوجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥، فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية.
- ٢- لا يوجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار الدولي ١٧، فيما



يتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية.

٣- لا يوجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦، فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي الشركات الكويتية.

٤- لا يوجد اختلافات معنوية بين ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية. ويتفرع عنه الفرضين التاليين:

▪ لا يوجد اختلافات معنوية بين ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي في الشركات الكويتية.

▪ لا يوجد فروق معنوية بين ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٦، والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي في الشركات الكويتية.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في شركات التأجير التمويلي والمسجلة في البورصة الكويتية.

وتمثل عدد الاستبانات الموزعة (١٠٠) استبانة وزعت على معدي القوائم المالية في شركات الإيجار التمويلي المسجلة في البورصة الكويتية، المحاسبين بديوان المحاسبة الكويتي، وتم استعادة ٧٠ استبانة قابلة للتحليل كان عدد معدي



القوائم المالية منها (٣٠)، وكان عدد المحاسبين بديوان المحاسبة (٤٠). والجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة.

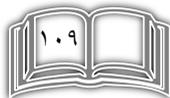
جدول رقم (١) خصائص عينة الدراسة

شركة سحاب للتأجير الطائرات شركة عناية لتأجير المعدات الطبية

ثانياً: أداة الدراسة:

يهدف التعرف على مدى ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في البيئة الكويتية، تم إعداد استمارة استقصاء لجمع البيانات والمعلومات اللازمة باعتبارها أنسب أدوات البحث العلمي الملائمة لتطبيق الدراسات المسحية وذلك لمعرفة آراء عينة الدراسة في الشركات الكويتية المسجلة في البورصة، المحاسبين بديوان المحاسبة الكويتي. وتم الاعتماد في تصميم هذه الأداة على الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وقد تم توزيع فقرات الاستبانة البالغة (٢٦) فقرة على ثلاثة أسئلة هي:

١. السؤال الأول: المعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥. (٨ فقرات).
 ٢. السؤال الثاني: المعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في المعيار الدولي رقم ١٧ وملائمته للشركات الكويتية. (١٢ فقرات).
 ٣. السؤال الثالث: المعالجات المحاسبية الجديدة في المعيار الدولي رقم ١٦ لسنة ٢٠١٦ وملائمته للشركات الكويتية. (٦ فقرات).
- وتم توزيع الاستبيان على عينة مكونة ١٠٠ فرداً، وتم استعادة ٧٠ استبانة قابلة للتحليل.



والتعرف على مدى وجود اختلافات دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة)، والنتائج المتعلقة موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (٢)

الأوزان النسبية للتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار- ت (t-test) للفروق بين آراء عينة الدراسة

م	الفقرة	العينة	نسبة التكرارات ن = 70					نسبة الموافقين تماماً	مستوى الدلالة				
			نسبة لا أعلى	نسبة لا أقل	نسبة لا أعلى	نسبة لا أقل	نسبة لا أعلى						
٠.١	يعتبر العقد تأجير تمويلي إذا تضمن الشروط التالية معاً حق المستأجر في شراء الأصل المؤجر في الوقت وبمبلغ محدد وأن تمثل القيمة الحالية لإجمالي القيمة التعاقدية ٩٠% من قيمة المال المؤجر، وأن تمثل مدة العقد ٧٥% من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر.	معد قوائم 30	43	40	17	0	0	38%	4.267	.7397	٠.612	٠.510	
		محاسب 40	37	43	20	0	0	80%	4.175	.7472			
٠.٢	في دفاتر المؤجر يدرج الأصل	معد قوائم 30	34	53	13	0	0	87%	4.200	.6644	0.869	0.166	



					0	0	10	62	28	محاسب 40	المؤجر ضمن الأصول الثابتة المؤجرة بالتكلفة الدفترية ويستهلك حسب عمره الإنتاجي
0.830	0.215	.9279	3.967	84%	13	0	03	57	27	معد قوائم 30	٣ في دفاتر المؤجر تدرج الإيرادات كمعدل عائد على عقد الإيجار.
		.6938	3.925	83%	05	0	13	68	15	محاسب 40	
0.152	1.449	.6814	4.467	96%	03	0	0	43	53	معد قوائم 30	٣ (أ) في دفاتر المؤجر تدرج التكاليف مثل الصيانة والتأمين في قائمة الدخل إلا إذا نص العقد على تحميل المستأجر بها.
		.6975	4.225	85%	0	0	15	47	38	محاسب 40	
0.094	1.698	.7611	4.200	87%	03	0	10	50	37	معد قوائم 30	٤ (ب) بموجب العقد مع المؤجر قد يتحمل المستأجر أية مصاريف متعلقة بالأصل مثل مصاريف الصيانة والإصلاح وتظهر في قائمة الدخل الخاصة به.
		.7089	3.900	75%	03	0	23	57	18	محاسب 40	

0.944	-0.070-	1.0483	3.933	70%	13	0	17	33	37	معد قوائم 30	.٥ في دفاتر المستأجر تدرج القيمة الإيجارية المستحقة كمصروف في قائمة الدخل .
		.9323	3.950	65%	05	0	30	30	35	محاسب 40	
0.360	0.921	.7303	4.133	80%	0	0	15	47	33	معد قوائم 30	.٦ في دفاتر المستأجر يدرج الأصل ضمن الأصول الثابتة فقط اذا قام المستأجر بشراءه في نهاية العقد ويتم إهلاكه بناء على المدة المتبقية له.
		.6975	3.975	75%	0	0	25	52	23	محاسب 40	
0.551	0.599	.7184	3.967	87%	07	0	07	70	17	معد قوائم 30	.٧ في دفاتر المزجر يتم الإنصاح عن خافة السياسات المتعلقة بعدد التأجير التمويلي مثل سياسات الإهلاك المتبعة
		.5633	3.875	77%	0	0	23	67	10	محاسب 40	
0.208	1.272	.41358	4.1417							معد قوائم 30	الفرص ككل
		.35265	4.0250							محاسب 40	

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لآراء أفراد عينة الدراسة معدي القوائم المالية حول ملائمة متطلبات المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ للتطبيق في الشركات الكويتية، يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرات تراوحت بين (٩٦% - ٧٠%)، وقد بلغت أعلى نسبة على الفقرة (٤.أ) ونصها (في دفاتر المؤجر تدرج التكاليف مثل الصيانة والتأمين في قائمة الدخل إلا اذا نص العقد على تحميل المستأجر بها). حيث بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٩٦%). وكانت اقل نسبة للفقرة رقم (٥) ونصها (في دفاتر المستأجر تدرج القيمة الإيجارية المستحقة كمصروف في قائمة الدخل)، حيث بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٧٠%).
- بالنسبة لآراء أفراد عينة الدراسة المحاسبين بديون المحاسبة في الكويت حول ملائمة متطلبات المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ للتطبيق في الشركات الكويتية، يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرات تراوحت بين (٩٠% - ٦٥%)، وكانت أعلى نسبة على الفقرة (٢) ونصها (في دفاتر المؤجر يدرج الأصل المؤجر ضمن الأصول الثابتة المؤجرة بالتكلفة الدفترية ويستهلك حسب عمره الإنتاجي). حيث بلغ نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٩٠%)، بينما كانت اقل نسبة موافقة للفقرة رقم (٥) ونصها (في دفاتر المستأجر تدرج القيمة الإيجارية المستحقة كمصروف في قائمة الدخل)، حيث بلغ نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٦٥%).
- يشير الجدول (٢) إلى عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين استجابات أفراد العينة (معدي قوائم مالية، ومحاسبين بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات المعيار المصري ٢٠ لسنة

٢٠١٥، المتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي للتطبيق في الشركات الكويتية، حيث كان مستوى دلالة الاختلافات في وجهات نظر فئات الدراسة أكبر من (٠.٠٥) على مستوى كل فقرة، وعلى مستوى فقرات السؤال الأول مجتمعة فكانت معنوية الدلالة بالنسبة لهذا البعد (٠.٢٠٨) وهي أعلى من مستوى الدلالة (٠.٠٥).

وهذا يشير إلى اتفاق أفراد العينة باختلاف انتمائهم الوظيفي (معد قوائم، ومحاسبين بديوان المحاسبة) على أن متطلبات المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ المتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي، تعد ملائمة وقابلة للتطبيق في شركات الإيجار التمويلي الكويتية.

وبناء على ما سبق فإنه يتضح صحة الفرض الأصلي الأول ونصه "لا يوجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥، فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي للتطبيق في الشركات الكويتية".

٢- تحليل واختبار الفرض الثاني:

"لا يوجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار الدولي ١٧، فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية".

وللتعرف على آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار الدولي ١٧، المتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي، فقد تم حساب الأوزان النسبية للتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى استخدام اختبار- ت (t-test) لاختبار الفرض الثاني والتعرف على مدى وجود اختلافات معنوية ودالة إحصائياً عند



مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة)، والنتائج المتعلقة موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (٣): الأوزان النسبية للتكرارات والمتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية،

واختبار- ت (t-test) للفروق بين آراء عينة الدراسة

م	الفقرة	العينة	نسبة التكرارات ن = ٧٠							
			نسبة الموافقين		نسبة لا موافقين		نسبة لا أعلم			
			نسبة موافقين % تماما	نسبة موافقين % تماما	نسبة لا موافقين % تماما	نسبة لا موافقين % تماما	نسبة لا أعلم % تماما	نسبة لا أعلم % تماما		
١	يعتبر العقد تأجير تمويلي إذا توافر احد الشروط التالية: (أ) إذا غطى مدة العقد أطول مدة ممكنة من العمر الإنتاجي للأصل بغض النظر عن انتقال الملكية في نهاية العقد.	معد قوائم ٣٠	٢٤	٥٣	٢٠	٠	٣	٧٧	٣.٩٣٣	٠.٨٦٨
		محاسب ٤٠	٨	٥٥	٣٥	٢	٠	٦٣	٣.٦٧٥	٠.٦٥٦
	(ب) إذا انتقلت ملكية الأصل في نهاية مدة العقد وذلك بموجب عقد الإيجار.	معد قوائم ٣٠	٢٣	٣٠	٣٠	١٧	٠	٥٣	٣.٦٠٠	١.٠٣٧
		محاسب ٤٠	٢٧.٥	٣٧.٥	٢٢.٥	٧.٥	٥	٦٥	٣.٧٥٠	١.١٠٤
	(ج) إذا حصل المستأجر على حرية اتخاذ	معد قوائم ٣٠	١٠	٣٧	٣٣	٤٠	٠	٤٧	٣.٣٦٧	٠.٩٢٨

		١.٠٠٦	٣.٢٥٠	٤٣ %	٣	٢٢	٣٢	٣٣	١٠	محاسب ٤٠	قرار الشراء للأصل المؤجر بقيمة محددة قد تقل عن السعر العادل في تاريخ التنفيذ .
٠.٧٢٠	-٠.٣٦٠-	٠.٩٧١	٣.٥٦٧	٥٤ %	٣	٧	٣٦	٣٧	١٧	معد قوائم ٣٠	(د) أن تكون القيمة الحالية لمدفوعات القيمة
		٠.٩٤٩	٣.٦٥٠	٥٨ %	٠	١٢	٣٠	٣٨	٢٠	محاسب ٤٠	الإيجارية عند بداية العقد أكبر من أو تساوي القيمة العادلة للأصل المؤجر.
٠.٨٠٨	٠.٢٥٠	٠.٨٩٨	٣.٤٣٣	٥٠ %	٠	١٧	٣٣	٤٠	١٠	معد قوائم ٣٠	(١) في دفاتر المؤجر لا يدرج الأصل المؤجر ضمن الأصول الثابتة ولكن يظهر بقيمة تمثل صافي المبلغ المستثمر في عملية التأجير ضمن الحسابات المدينة
		١.٠٥٥	٣.٣٧٥	٤٥ %	٠	٢٥	٣٠	٢٧	١٨	محاسب ٤٠	
٠.٠٩٩	١.٦٧١	٠.٨٤٥	٤.١٠٠	٨٣ %	٠	٧	١٠	٥٠	٣٣	معد قوائم ٣٠	(ب) في دفاتر المستأجر يحسب الإهلاك ويراعي تناسب حساب قسط الإهلاك للأصل المؤجر مع الأصول الأخرى المملوكة للمستأجر، أما المدة فتقدر على حساب العمر الاقتصادي المتوقع للأصل أو مدة العقد أيهما أقل..
		٠.٩٨٧	٣.٧٢٥	٧٣ %	٣	١٢	١٢	٥٥	١٨	محاسب ٤٠	

٠.١٩١	-١.٣٢٢-	١.١٣٧	٣.٥٣٣٣	٦٦%	١٠	٧	١٧	٥٣	١٣	معد قوائم ٣٠	٤	في دفاتر المؤجر تعتبر إيرادات التأجير عند ثابت على صافي المبالغ المستثمرة أو كصافي تدفقات نقدية ناتجة عن المبالغ المستثمرة.
		١.٠١٨	٣.٨٧٥٠	٨٥%	٧	٣	٥	٦٥	٢٠	محاسب ٤٠		
٠.٤٥٩	-٠.٧٤٥-	١.١٠٦	٣.٥٠٠٠	٦٣ %	٧	١٣	١٧	٥٠	١٣	معد قوائم ٣٠	٥	قد يتحمل المستأجر أو المؤجر التكاليف المرتبطة بالملكية المستأجرة مثل التأمين أو الصيانة أو الضرائب على أن يتم خصمها من الحد الأدنى للإيجار إذا التزم بها المستأجر.
		٠.٨٥٩	٣.٦٧٥٠	٧٥ %	٣	١٠	١٢	٦٧	٨	محاسب ٤٠		
٠.٣٨٨	--٠.٨٧--	١.٠٤٨	٣.٧٣٣٣	٧٠ %	٧	٣	٢٠	٥٠	٢٠	معد قوائم ٣٠	٦	في دفاتر المستأجر تظهر الأصول المؤجرة ضمن الأصول الثابتة الإيجار ضمن إ.أ.أ.م. الخصوم في قائمة المركز المالي.
		٠.٧٩٧	٣.٩٢٥٠	٨٢ %	٢	٣	١٣	٦٥	١٧	محاسب ٤٠		
٠.١٤٨	٠.٤٦٣-	١.٢٢١	٣.٤٠٠٠	٥٠%	١٠	١٠	٣٠	٣٠	٢٠	معد قوائم ٣٠	٧	يتحمل المستأجر خسائر الغاء العقد قبل نهايته وكذلك مكاسب أو خسائر تغيرات القيمة العادلة للأصل المتبقى.
		٠.٧٧٦	٣.٧٥٠٠	٧٢ %	٢	٣	٢٣	٦٢	١٠	محاسب ٤٠		

٠.٣٢١	-	٠.٩٩٩	٠.٨١٧	٣.٧٦٦٧	٦٦%	٠	٧	٢٧	٥٠	١٦	معد قوائم ٣٠	لا يحق للمستأجر إجراء أية تعديلات تقنية على الأصل المؤجر.	٨
			٠.٧١٤	٣.٩٥٠٠	٧٧%	٠	٣	٢٠	٥٧	٢٠	محاسب، ٤		
٠.٩٤٥	-	٠.٦٩	٠.٩٥٠	٣.٨٣٣٣	٦٧%	٠	١٠	٢٣	٤٠	٢٧	معد قوائم ٣٠	أن مدة الإيجار التمويلي تعطي للمستأجر الحق في دفع إيجار أدنى من السائد في السوق.	٩
			١.٠٢٧	٣.٨٥٠٠	٧٥%	٥	٥	١٥	٥٠	٢٥	محاسب، ٤		
٠.٥٤٧	-	٠.٦٥	٠.٤٣٢	٣.٦٤٧٢							معد قوائم ٣٠	الفرض ككل	
			٠.٣٥٦	٣.٧٠٤٢							محاسب، ٤		

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لآراء أفراد عينة الدراسة معدي القوائم المالية في الشركات الكويتية حول ملائمة متطلبات المعيار الدولي ١٧ للتطبيق في الشركات الكويتية، يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرات تراوحت بين (٨٣% - ٤٧%)، وقد بلغت أعلى نسبة على الفقرة (٢.ب) ونصها (في دفاتر المستأجر يحسب الإهلاك ويراعي تناسب حساب قسط الإهلاك للأصل المؤجر مع الأصول الأخرى المملوكة للمستأجر، أما المدة فتقدر على حساب العمر الاقتصادي المتوقع للأصل أو مدة العقد أيهما أقل) حيث بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٨٣%). وكانت أقل نسبة للفقرة رقم (١.ج) ونصها (إذا حصل المستأجر على حرية اتخاذ قرار الشراء للأصل المؤجر بقيمة محددة قد تقل عن السعر العادل في تاريخ التنفيذ)، حيث بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه

الفقرة (٤٧%) وهي أقل من المتوسط حيث أن نسبة عدم الموافقين وغير الموافقين إطلاقاً هي ٥٣%.

● بالنسبة لآراء أفراد عينة الدراسة المحاسبين بديون المحاسبة حول ملائمة متطلبات المعيار الدولي ١٧ للتطبيق في شركات الإيجار التمويلي الكويتية ، يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماماً على هذه الفقرات تراوحت بين (٨٥% - ٤٣%)، وكانت أعلى نسبة على الفقرة (٣) ونصها (في دفاتر المؤجر تعتبر إيرادات التأجير عائد ثابت على صافي المبالغ المستثمرة أو كصافي تدفقات نقدية ناتجة عن المبالغ المستثمرة.) حيث بلغ نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماماً على هذه الفقرة (٨٥%)، بينما كانت أقل نسبة موافقة للفقرة رقم (١.ج) ونصها (إذا حصل المستأجر على حرية اتخاذ قرار الشراء للأصل المؤجر بقيمة محددة قد تقل عن السعر العادل في تاريخ التنفيذ)، حيث بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماماً على هذه الفقرة (٤٣%) وهي أقل من المتوسط حيث أن نسبة عدم الموافقين وغير الموافقين إطلاقاً هي ٥٥%.

● يشير الجدول (٣) إلى عدم وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ بين استجابات أفراد العينة (معدّي قوائم مالية، ومحاسبين بديون المحاسبة) حول ملائمة متطلبات المعيار الدولي ١٧، المتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية، حيث كان مستوى دلالة الاختلافات في وجهات نظر فئات الدراسة أكبر من (٠.٠٥) على مستوى كل فقرة، وعلى مستوى فقرات السؤال الأول مجتمعة فكانت معنوية الدلالة بالنسبة لهذا السؤال (٠.٥٤٧) وهي أعلى من مستوى الدلالة (٠.٠٥). وهذا يشير إلى اتفاق أفراد العينة باختلاف انتمائهم الوظيفي (معدّي قوائم مالية، ومحاسبين بديون المحاسبة) على أن متطلبات المعيار الدولي ١٧ المتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي، تعد ملائمة وقابلة للتطبيق في شركات التأجير التمويلي بدولة الكويت.



وبناء على ما سبق فإنه يتضح صحة الفرض الأصلي الثاني ونصه "لا يوجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار الدولي ١٧، فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية".

٣- تحليل واختبار الفرض الثالث:

"لا يوجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦، فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية".

وللتعرف على آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦، المتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية، فقد تم حساب الأوزان النسبية للتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى استخدام اختبار- ت (t-test) لاختبار الفرض الثالث والتعرف على مدى وجود اختلافات معنوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة)، والنتائج المتعلقة موضحة من خلال الجدول التالي:



يتضح من الجدول السابق ما يلي:

● بالنسبة لآراء أفراد عينة الدراسة معدي القوائم المالية حول مائة متطلبات المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ للتطبيق في شركات الإيجار التمويلي الكويتية، يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرات تراوحت بين (٨٣% - ٦٤%)، وقد بلغت أعلى نسبة على الفقرة (١) ونصها (لم تؤثر متطلبات المعيار الدولي الجديد في تحديد الاطار العام لعقود الإيجار) حيث بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٨٣%). وكانت اقل نسبة للفقرة رقم (٣) ونصها (يساهم تطبيق المعيار الدولي الجديد في حل مشكلة البنود خارج الميزانية)، حيث بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٦٤%).

● بالنسبة لآراء أفراد عينة الدراسة المحاسبين بديون المحاسبة في الكويت حول مائة متطلبات المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ للتطبيق في شركات الإيجار التمويلي الكويتية ، يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرات تراوحت بين (٦٠% - ٤٥%)، وكانت أعلى نسبة على الفقرة (٢) ونصها (أن انتقال أصول والتزامات عقد الإيجار إلى داخل قوائم المركز المالي يؤدي إلى تغيير المؤشرات المالية المعتمدة عليها) حيث بلغ نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٦٠%)، بينما كانت اقل نسبة موافقة للفقرة رقم (٥) ونصها (يؤدي المعيار الدولي الجديد إلى اختلاف المعالجات المحاسبية المتعلقة برسمة عملية التأجير أو إظهارها في قوائم المركز المالي للمستأجر.)، حيث بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين تماما على هذه الفقرة (٤٥%) وهي أقل من المتوسط حيث أن نسبة عدم الموافقين وغير الموافقين إطلاقا هي ٥٥%.

● يشير الجدول (٤) إلى وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين استجابات أفراد العينة (معدي قوائم مالية، ومحاسبين بديون المحاسبة) حول مائة متطلبات المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ للتطبيق



في الشركات الكويتية، حيث كان مستوى دلالة الاختلافات في وجهات نظر فئات الدراسة أقل من (٠.٠٥) على مستوى كل فقرة، وعلى مستوى فقرات السؤال الثالث مجتمعة فكانت معنوية الدلالة بالنسبة لهذا السؤال (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠.٠٥).

وهذا يشير إلى تباين آراء أفراد العينة باختلاف انتمائهم الوظيفي (معدّي قوائم مالية، ومحاسبين بديوان المحاسبة) حول ملائمة وقابلية تطبيق المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ في فيما يتعلق بالتأجير التمويلي في شركات الإيجار التمويلي الكويتية.

وبناء على ما سبق فإنه يتضح عدم صحة الفرض الأصلي الثالث وبالتالي قبول الفرض البديل ونصه " يوجد اختلافات معنوية بين آراء عينة الدراسة (معد قوائم، محاسب بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات تطبيق المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦، فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية ".

٤- تحليل واختبار الفرض الرابع:

لا يوجد اختلافات معنوية بين ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في البيئة الكويتية. ويتفرع عنه الفرضين التاليين:



١- لا يوجد اختلافات معنوية بين مائة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية.

٢- لا يوجد فروق معنوية بين مائة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٦، والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية.

وللتعرف على مدى وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في وجهات نظر أفراد العينة حول مائة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦، والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية، تم استخدام اختبار "ت" (t-test) لمعرفة دلالة الاختلافات ومعنويتها.

الفرض الفرعي الأول:

لا يوجد اختلافات معنوية بين مائة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية.



جدول (٥) اختبار "ت" (t-test) لمعرفة دلالة الفروق في مدى ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧

النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة ت	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجالات
دالة	٠.٠٠٠٠	٦.٩٧٨	٧٠	٠.٣٨١٥٣	٤.٠٧٥٠	المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥
			٧٠	٠.٣٨٨١٩	٣.٦٧٩٨	المعيار الدولي ١٧

يظهر من الجدول رقم (٥) وجود اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ في وجهات نظر أفراد العينة حول ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧ للتطبيق في الشركات الكويتية، حيث كان مستوى دلالة الاختلافات (٠.٠٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ ، وكانت هذه الاختلافات لصالح المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥، بمتوسط حسابي للمعيار المصري بلغ (٤.٠٧٥) ، في حين بلغ المتوسط الحسابي للمعيار الدولي ١٧ (٣.٦٧٩٨) مما يعني أن المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥، والمتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي هو أكثر ملائمة للتطبيق في شركات الإيجار التمويلي الكويتية.

ويشير ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الأول وقبول الفرض البديل ونصه "يوجد اختلافات معنوية بين ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٧، والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية"

الفرض الفرعي الثاني:



لا فوءء اءءلافاء معنوءة بفن ملائمة ءطبق المعفر المصرف ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعفر الءولف ١٦ لسنة ٢٠١٦؁ والمءعلقة بالمعالءاء الماسفة لعملفاء الإفر الءمولف فف الشرءاء الكوففة.

ءءول (٦) اءءبار "ء" (t-test) لمعرفة ءلالة الفرق فف مءى ملائمة ءطبق المعفر المصرف ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعفر الءولف ١٦ لسنة ٢٠١٦

المءالاء	المءوسء الحسابف	الانءراف المعفر	ءرءة الحرفة	قفمة ء	مسءوى ءلالة	الءءفءة
المعفر المصرف ٢٠ لسنة ٢٠١٥	4.0750	.38153	70	6.387	0.000	ءالة
المعفر الءولف ١٦ لسنة ٢٠١٦	3.6214	.51069				

فظهر من الءءول رقم (٦) وءوء اءءلافاء معنوءة ءاء ءلالة إءصائفة عءء مسءوى ءلالة ($\alpha = 0.05$) فف وءهائ نظر أفراء العفنة ءول ملائمة ءطبق المعفر المصرف ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعفر الءولف ١٦ لسنة ٢٠١٦ للءطبق فف الشرءاء الكوففة؁ ءفء كان مسءوى ءلالة الاءءلافاء (٠.٠٠٠) وهف أقل من مسءوى ءلالة ($\alpha = 0.05$)؁ وكانء هءه الاءءلافاء لصالء المعفر المصرف ٢٠ لسنة ٢٠١٥؁ بمءوسء حسابف للمعفر المصرف بلغ (٤.٠٧٥)؁ فف ءفن بلغ المءوسء الحسابف للمعفر الءولف ١٦ (٣.٦٢١٤)؁ مما فعنف أن المعفر المصرف ٢٠ لسنة ٢٠١٥؁ والمءعلق بالمعالءاء الماسفة لعملفاء الإفر الءمولف هو اكءر ملائمة للءطبق فف شرءاء الإفر الءمولف الكوففة.



ويشير ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الثاني وقبول الفرض البديل ونصه " يوجد اختلافات معنوية بين ملائمة تطبيق المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ والمعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦، والمتعلقة بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي في الشركات الكويتية".

النتائج والتوصيات:

١- يعتبر الإيجار التمويلي بديلاً مستحدثاً مرغوباً من قبل العديد من الشركات نظراً لما يحققه هذا الأسلوب من فوائد سواء على مستوى الشركة المستأجرة ، أو المؤجرة فهو بديل جيد للحصول على الأصول الرأسمالية دون اللجوء على الاقتراض .

٢- تحكم محاسبة الإيجار العديد من المعالجات المحاسبية ذات مرجعيات مختلفة ، أمريكية ، دولية ، محلية ، فكل هذه النماذج تعاني قصوراً في معالجاتها المحاسبية ، مما كان له بالغ الأثر على أمانة وصدق المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية والتي تسببت ولازالت في مشاكل اتخاذ القرار ، وتكبد تكاليف تعديل القوائم المالية من قبل المحللين والمستخدمين لتعكس الوضع المالي الحقيقي للأداء المالي .

٣- اتخذ مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB ، ونظيره الدولي IASB خطوات جادة نحو التقارب وتبني نموذج موحد لمعالجة عقود الإيجار من خلال المعيارين FASB13 ، IFRS16 للقضاء على التمويل خارج الميزانية ، وتحقيق الاتساق الدولي بين المعايير والقضاء على الاختلافات لإمكانية المقارنة .

٤- استطاع هذين النموذجين حل مشكلة الإفصاح خارج نطاق الميزانية ، ولكن استمر الخلاف قائماً وإن كان يراه البعض ليس جوهرياً ، فقد استمر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية في تبني النموذج المزدوج بالنسبة للمحاسبة في



دفاتر المستأجر ، بينما تبني مجلس المحاسبة الدولي النموذج المفرد مما سبب صعوبة المقارنة خاصة بالنسبة للشركات الدولية متعددة الجنسيات .

٥- تعاني البيئة الكويتية – شأنها شأن البيئة المصرية - مشاكل أكثر من غيرها فيما يتعلق بعقود الإيجار ، ذلك أن المعيار المصري يتبنى فكرة الشكل القانوني لانتقال الملكية ، بينما تنظر المعايير الدولية على فكرة انتقال جوهر الأصل ومخاطرة إلى المستأجر ، الأمر الذي انعكس في أن كل العقود عليها على أنها تشغيلية حتى وان كان المضمون تمويلياً ، وبالتالي فإن تكاليف الانتقال إلى المعيار لا تتطلب تطويع للنظم المحاسبية القائمة ، بل يتطلب تغييراً شاملاً كاملاً ، بما في ذلك التغيير في التشريعات القانونية التي تتناول عقود الإيجار التمويلي .

٦- ومن خلال الدراسة الميدانية أمكن التوصل إلى :

- اتفاق أراء عينة الدراسة باختلاف انتمائهم الوظيفي (معدّي قوائم مالية، ومحاسبين بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ للتطبيق في شركات الإيجار التمويلي الكويتية.
- اتفاق كبير في أراء عينة الدراسة باختلاف انتمائهم الوظيفي (معدّي قوائم مالية، ومحاسبين بديوان المحاسبة) حول ملائمة متطلبات المعيار الدولي ١٧ للتطبيق في شركات الإيجار التمويلي الكويتية.
- تباين أراء عينة الدراسة باختلاف انتمائهم الوظيفي (معدّي قوائم مالية، ومحاسبين بديوان المحاسبة) حول ملائمة وقابلية تطبيق المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ في فيما يتعلق بالتأجير التمويلي في شركات الإيجار التمويلي الكويتية، ولصالح معدّي القوائم المالية.
- أن المعيار المصري ٢٠ لسنة ٢٠١٥ ، والمتعلق بالمعالجات المحاسبية لعمليات الإيجار التمويلي هو أكثر ملائمة من المعيار الدولي ١٦ لسنة ٢٠١٦ ومن المعيار الدولي ١٧، وذلك للتطبيق في شركات التأجير التمويلي الكويتية.



ويوصي الباحث بما يلي :

- ١- ضرورة دراسة القوانين المتعلقة بالإيجار التمويلي في البيئة الكويتية والقضاء على لتعقيدات والاشتراطات غير المنطقية وزيادة مرونة تلك التشريعات للتشجيع نحو التوجه إلى التأجير بدل الشراء والاستفادة اقتصادياً من مزاياه .
- ٢- تعديل المعيار ٢٠ ليوافق في تطبيقه النماذج الدولية الحديثة للاستفادة من مزاياها خاصة في ظل الوضع الاقتصادي العربي الراهن ، والحاجة الملحة إلى استجلاب استثمارات خارجية مباشرة لدعم الاقتصاد الوطني العربي وفتح الأسواق العربية أمام الأسواق العالمية .
- ٣- محاولة تأهيل الشركات والعاملين على تطبيق هذا النموذج الجديد للاستفادة من نتائجه المرجوة على المدى الطويل .
- ٤- نشر الوعي بأهمية التأجير التمويلي كبديل للشراء المباشر خاصة في ظل هذا الارتفاع الجنوني في أسعار السلع الرأسمالية وصعوبة الحصول على العملة الصعبة لإسترداد مثل تلك السلع .

قائمة المراجع

أولاً – المراجع العربية

- 1- المعايير المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ .
- 2- قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي وتعديلاته . الموقع <https://lordan-lawyer.com/2010/07/17/>

ثانياً – المراجع الأجنبية

- 1- Adil Ali, Hagar, "Leasing Accounting Modification ; Qualitative study about how Swedish listed companies are preparing as well as adopting to the proposed amendments in IAS 17, leases", master degree in Jonkoping University, *Jonkoping International Business school, JIBS, Business administration 2015*, Available at. www.diva.portal.org ,(2015).
- 2- Astuy on the Impct of capitalization., "The new leases standards", Available at <http://www.Pwc.com/gx> ,(2016).
<https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias17>
- 3- Barone, E, Birt, J. and Moys. S, "Leasing Accounting ; A Review of Recent Literature", *Accounting in Europe*, vol.11, Issue 1, pp: 35-54, Available at www.emerlandinsight.com.(2014).
- 4- Beckman.J. Key., "FASB and IASB Diverging Perspectives on new lessee accounting : Impact for international managerial decision making", *International Journal of managerial finance*, Vol.12, Issue 2, PP: 161-176, Available at www.emeraldinsight.com .(2016).



- 5- Beckman.J. Key., "FASB and IASB Diverging Perspectives on new lessee accounting : Impact for international managerial decision making", *International Journal of managerial finance*, Vol.12, Issue 2, PP: 161-176, Available at www.emeraldinsight.com .(2016).
- 6- Beckman. J. Kay, "FASB and IASB Diverging Perspectives on new lessee accounting : Impact for international decision making", *International Journal of managerial finance*, vol.12, Issue 2, pp: 161-176, Available at www.emerlandinsight.com.
- 7- Eugene, A. and Jacob, K., "Economic Consequences of Accounting Standards : The lease Disclosure Rule Change", *Journal of Accounting and Economics*, vol.10 , No.1, pp:277-310, Available at <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/0165410188900067> ;
- 8- Fulbier. R., U., Silva, J. L. and Pferdehirt, M. H., "Impact of lease Capitalization on Financial Ratios of listed German Companies", Vol.60, No.2, PP: 122-144, Available online at : www.google.scholar.com.
- 9- Financial American Standard Board, Available at: <https://www.webcrawler.com/info.wbcwrl.305.03/search>
- 10- International Accounting Standard Board, Available at : <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias17>
- 11- International Financial Standards Board, FASB13, Available on line at : www.fasb.org/jsp/fasb.
- 12- International Financial Reporting Standards, IFRS 16, Lease Affect Analysis, 2016, Available at : www.ifrs.org



- 13- International Financial Reporting Standards, IFRS 16, Lease Affect Analysis, [www.http//gupea.ub.se](http://gupea.ub.se)
- 14- Judy, Kay., Beckman , "FASB and IASB Diverging perspective on new lessee Accounting : Implications for International managerial Decision Making", *International Journal of managerial finance*, Vol.12, Issue 2, PP: 161-176, Available on line at : www.emeraldinsight.com
- 15- Jennings. R., and Marques, A., "Mortised cost for operating lease assets", *Accounting Horizons*, Vol.27, No.1, PP: 51-74, Available at Google Scholar/crssref/ifortivel.
- 16- Sandblom. P., Stranberg, A., "The value Relevance of the proposed New Leasing standards : Aevent study of the European stock markets Reaction to the proposed Replacement of IAS17", A master ounting, University of Gothenburg, Available at www.http//gupea.ub.se .(2015).
- 17- Sari. E. Aitintas. T., "The effect of IFRS16 Constrictive capitalization of leases in Turkish Retailing sector", *Journal of Business economics and finance*, Vol.5, Issue 1, Available at www.proquest.com .(2016).
- 18- Spencer, A, and Webb, T., "Leases Review of Contemporary Academic Literature Review to lease", Accounting horizon academic literature relating to leases", Accounting horizon, Vol.29, No.4, pp:997-1023, 2015. Available at : <https://www.google.com.eg/?gfe-rd=cr&ei=uDvvW16slMys8weT>.



- 19- OZturk, M., Sercemeli. M., "Impact of New Standard IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios : A Case Study on an Airline Company in Turkey", *Business and Economies Research Journal*, vol 7, No4, Available at www.bejournal.com.(2016).
- 20- Wong, K. and Joshi. M., "The Impact of lease Capitalization on Financial Statements and Key Ratios : Evidence from Australian", *Accounting Business and Finance Journal*, Vol.9, Issue 3, PP: 27-44, .(2015).

